مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٤٢

الجمعة، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤،
الساعة ١٠/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السير ديفيد هناي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيدة وونغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1994/1167)

94-86774

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1994/1167)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقة S/1994/1167.

ومعروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/1994/1187 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1994/1174، التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة ويحيل بها نص اتفاق أكوسمبو المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

المتكلم الأول هو ممثل ليبريا وأعطيه الكلمة.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد سجل مجلس الأمن خلال النصف الأول من فترة رئاستكم انجازين هامين: عودة الرئيس جان - برتران أريستيد الى هايتي بما يصاحب ذلك من بشرى استعادة الديمقراطية الى ذلك البلد؛ وإحباط التهديد الوشيك الموجه الى وحدة أراضي الكويت وسيادتها نتيجة الحشد العسكري الكبير الذي قام به العراق. ولذلك، فإننا واثقون بأن أداءكم الماهر لشؤون المجلس حتى الآن سيسفر عن نتائج إيجابية أخرى.

إن وفد بلادي يعرب عن امتنانه للسفير ياني‍يز بارنويفو ممثل اسبانيا على قيادته الممتازة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

إننا نرحب بالتقرير الواضح الشامل، الوارد في الوثيقة S/1994/1167 المؤرخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ الذي قدمه الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونحن نشكره بإخلاص كبير على بحثه المستمر عن السلم والحياة الطبيعية في ليبريا مما يمكننا نحن الليبريين، بالرغم من النكسات الحالية، من رسم الطريق السلمي المستقبل لبلدنا.

مما يثير الحزن حقا أنه بعد خمس سنوات من حرب وحشية ومن الجهود المستمرة الجديرة بالثناء التي يبذلها زعماء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجتمع الدولي لإنهاء المذبحة وتدمير الممتلكات في بلادي - ليبريا غير الضروريين على الإطلاق، يبدو السلام هدفا بعيدا، إن لم يكن أملا كاذبا. وإننا نتساءل لماذا لا يمكن لعضو كان يوما مسالما، مؤسس محترم للأمم المتحدة أن يلم شتاته ويخرج من غمرات الحرب. إننا نسأل جميع أمراء الحرب: ما هو الهدف من قتل مدنيين أبرياء، وبخاصة النساء والأطفال؟ من الذين يأمل أمراء الحرب أن يحكموهم بينما أكثر من ثلث سكان ليبريا يعيشون لاجئين خارج البلاد والبيئة الأساسية مهدمة واخوتهم في الوطن محتقرين؟

نحن نسلم بأنها مشكلة ليبرية وأنه من أجل أن تبقى أمتنا المعرضة للخطر ينبغي لليبريين أن يصلحوا ذات بينهم. بيد أنه لا بد من أن نسجل أن قوى خارجة عن أطراف الصراع الليبري تواصل مساعدة وتشجيع القادة العسكريين عن طريق توريد الأسلحة وتقديم أشكال الدعم المادي الأخرى. كما أن هذه القوى توفر الملاذ الآمن لهؤلاء القادة العسكريين. ويعتقد

الليبريون الطيبون أنه بمجرد إزالة هذه الدعامات فسيضطر وكلاء الموت إلى الحوار البناء والمصالحة الوطنية باعتبارهما البديل الأفضل للحرب. لذلك فإننا نناشد هؤلاء الذين يوفرون الملاذ والدعم للقادة العسكريين الكف عن هذه الأعمال.

إن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا يواصل القيام بدور بناء للغاية في عملية السلم، ونحن ممتنون للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وللبلدان المساهمة بقوات على الخدمات الفدائية التي تقدمها لليبريا في هذه المرحلة من تاريخنا. وإن محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة من جانب بعض عناصر القوات المسلحة في ليبريا ونجاح الفريق في إحباط تلك المؤامرة يبرزان ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم الفريق وكذلك استمرار الانخراط في ليبريا لحين تحقيق تغيير سلمي.

ووفدي يشاطر الأمين العام ومجلس الأمن في النداء الموجه لزيادة المساعدة المالية للصندوق الاستئماني بشأن ليبريا لتمكين الفريق من الوفاء بولايته. كما ننادي بتقديم المساعدة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة الناشئة عن التصعيد الأخير للقتال في ليبريا.

والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية تأخذ في الاعتبار توصيات المؤتمر الوطني، وهي تتعاون مع الرئيس الغاني جيري رولنغز الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في مسعاه لدفع عملية السلم. وتجري حاليا مشاورات مع قادة مختلف الفصائل بغية كبح الزيادة الأخيرة في الاقتتال وإعادة وقف إطلاق النار. والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، المشكلة من ممثلي الفصائل، ترغب في دعم السيطرة على البلد بأكمله، وإعادة وتوطين اللاجئين وإعداد البلاد للانتخابات العامة والانتخابات الرئاسية.

إن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أمر لا غنى عنه للحل السلمي للصراع الليبري. وجهود الأمم المتحدة الرائدة الجديرة بالثناء في التعاون مع منظمة دون إقليمية في حل الصراع ينبغي، في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه، ألا يسمح بإخفاقها بسبب افتقار المجتمع الدولي إلى التصميم. إن الأغلبية الساحقة من الليبريين وضحايا الصراع الأبرياء يعتمدون على المجتمع الدولي ويستأهلون حسن نية المجتمع الدولي ودعمه لمساعدتهم على إنهاء معاناتهم.

إن مجلس الأمن تقع عليه مسؤولية منع التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين. والصراع الليبري لم يعد، منذ فترة طويلة، مسألة داخلية. إنه يبرز احتمال إيجاد حالة من عدم الاستقرار في منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية وله تداعيات تتجاوز المنطقة دون الإقليمية. وهناك مناطق أخرى من افريقيا مبتلاة بشكل مماثل. إن الصراعات الافريقية، شأنها شأن الصراعات الأخرى، تستأهل الاهتمام الكامل لمجلس الأمن. وبدون سياسة تقوم على مشاطرة الآخرين أحاسيسهم لا يمكن دفع البشرية قدما نحو حلمها المنشود في السلم والتقدم الاجتماعي. ولليبريا بحاجة إلى هذه الحالة من التعاطف نحوها الآن.

إن مشروع القرار المعروض على هذا المجلس يتناول بعض شواغل حكومتي. لذلك فإنني أوصي به إلى المجلس وأرجو اعتماده بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري: (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة السياسية والأمنية في ليبريا متزعزعة، وينسحب هذا بشكل خاص على فترة الأشهر القلائل الماضية. إن هذه الحالة السيئة، في أعقاب تصعيد القتال بين الفصائل وبين أفراد الفصيلة الواحدة، لم تؤد الى إيجاد حالة إنسانية ميؤوس منها فحسب بل أيضا، من الناحية الفعلية، الى عرقلة عملية السلم الليبرية. إن الحالة الهشة في ليبريا أبرزها مؤخرا بشكل واضح الاختطاف المؤسف لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ومحاولة الانقلاب، التي لولا التدخل السريع والفعال لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لعمت البلاد حالة من الفوضى الشاملة.

إننا جميعا نواجه في ليبريا خيارا واضحا جدا بين التخلي واليأس من ناحية والحكمة والشجاعة من ناحية أخرى لدعم مبادرة إقليمية فريدة، ربما كانت الأولى من نوعها في قارتنا. فهل سيظل المجتمع الدولي فاتر

الحماس تجاه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أم سيدعم هذا المسعى الإقليمي الذي يرمي إلى أن يعجل ويحبط أزمة قادرة على تهديد السلم والأمن، الأمر الذي نجد أن ميثاق الأمم المتحدة يلزمنا جميعا - وأعني جميعا - بأن نحاول منعه؟

وعلى النقيض من أزمتي القرن الافريقي وافريقيا الوسطى - وأقصد الصومال ورواندا بالترتيب - حيث لم تكن هناك مبادرات إقليمية واضحة، كما هو الحال في ليبريا، فإن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كان له أكبر الأثر في رسم الخط بين النظام وإن كان معرضا للخطر، وبين الفوضى الشاملة. ومع ذلك فإنه دون الدعم الدولي الكافي، المالي والسوقي، فإن جهود الفريق لإحلال السلم في ليبريا قد تتعرض للانقطاع فجأة. فحتى الآن لم يستجب المجتمع الدولي للأسف إلى النداءات المتكررة للأمين العام ومجلس الأمن لتقديم الإسهامات المالية الضرورية وتوفير الدعم السوقي اللازم لتمكين الفريق من الاضطلاع بمسؤولياته وفقا لاتفاق كوتونو وبذلك يعجل من عملية السلم في ليبريا. وعلى حد قول الأمين العام في تقرير سابق إن الفريق، بقاعدته المالية والسوقية الحالية، لا يمكن له الانتشار بالكامل في جميع أراضي ليبريا.

ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن اعتقاده القوي بأن أفضل سبيل لإحراز تقدم وأنجع إجراء يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل ليبريا هو توفير الدعم اللازم جدا للفريق لتمكينه، بقوامه الحالي والموسع على السواء، من الوفاء بالولاية الواردة في اتفاق كوتونو. ينبغي تمكين الفريق م الوفاء بمهمته في تجميع الفصائل الليبرية في معسكرات ونزع سلاحها وتسريحها حتى يمكن تحقيق العمليات المتبقية اللازمة لتهيئة السبيل لعقد انتخابات ديمقراطية في ليبريا.

وفي هذه المرحلة من تطور عملية السلم، ينبغي حمل الفصائل الليبرية، التي تتحمل وحدها المسؤولية الكاملة عن استمرار الافتقار إلى إحراز التقدم، على إدراك عدم جدوى الإصرار على العداوة وضرورة أن تختار الحوار والسلم وأن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. لقد أوشك صبر قادة المنطقة دون الإقليمية وصبر المجتمع الدولي بأسره على النفاد تماما. وفي هذا الصدد، تعتقد نيجيريا أن أفضل فرصة لدفع عملية السلم إلى الأمام تكمن في التوصل إلى طرق جديدة لإضفاء الفاعلية على اتفاق كوتونو الحالي بدلا من الجدال حول تفاهم أو اتفاق آخر مجهول النتائج.

ومع ذلك، وبعد كل هذه الملاحظات، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار الحالي لأربعة أسباب.

أولا، مشروع القرار يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر، وهو اجراء يدل على أن المجتمع الدولي، على الرغم من الاحباط والافتقار الى التقدم الكافي في عملية السلام الليبرية، على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة لليبريين، ريثما يتسنى تحقيق السلام. ومن ثم نرجو، ونتوقع، أن يتحول هذا الالتزام من جانب المجتمع الدولي الى تعبير ملموس في شكل دعم مالي ولوجستي جديد لقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا.

ثانيا، مشروع القرار يكرر الدعوة التي سبق أن وجهها هذا المجلس في قرارات سابقة، الى التطبيق الكامل لحظر الأسلحة المفروض على الأطراف الليبرية المتحاربة. ونحن نرى أن الانتهاك المستمر للحظر هو السبب الرئيسي في اشتعال الأزمة. ونحن نثني على هذا الحكم المتضمن في مشروع القرار.

ثالثا، مشروع القرار يكرر الدعوات العديدة التي وجهت من قبل الى جميع الفصائل الليبرية، لوقف الأعمال العدائية فورا والاتفاق على جدول زمني جديد لفض اشتباك القوات، ونزع سلاحها وتسريحها، وهو ما تعهدت به فعلا بموجب اتفاق كوتونو الذي ما زال، في رأينا، أصلح الأطر لتحقيق السلام في ليبريا.

السبب الرابع الذي يدعونا الى تأييد مشروع القرار هو أنه يحث الدول الأعضاء على توفير الدعم لعملية السلم عن طريق الاسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا. وفي هذا الصدد، يلزم التنبيه الى أن عددا من الدول، بما فيها دولتي، التي تساهم بقوات في الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، حذرت من أنها، دون مساعدة مالية جديدة، ستفكر جديا في سحب قواتها من ليبريا. وبالنظر الى العواقب المفجعة التي يحتمل أن تترتب على سحب هذه القوات عموما من ليبريا في هذا الوقت، وما ينتج عن ذلك من نتائج سلبية على السلم في البلد بل وفي المنطقة دون الاقليمية بأسرها، يحدونا أمل صادق في أن يتصرف المجتمع الدولي لتوقي حدوث هذا الاحتمال - الذي أصبح امكانية حقيقية.

وفدي لديه تحفظات تتعلق بتخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وتحديد شروط جديدة لزيادة تواجدها في ليبريا مستقبلا. ونرى أنه من الأكثر حكمة أن نترك الأمين العام، كما فعلنا في كل الحالات الأخرى تقريبا، يستعمل حسن تقديره لمواصلة وزع أفراد البعثة حسبما وحيثما يراه مناسبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرع مجلس الأمن الآن في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1187.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، نيجيريا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوجد ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٥٠ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حينما اتخذ القرار ٩١١ (١٩٩٤) بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعرب وفدي عن ارتياحه من الخطوات المشجعة التي اتخذتها آنئذ الأطراف الليبرية لتنفيذ اتفاق كوتونو، بيد أن الأحداث الأخيرة التي وصفها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تقودنا اليوم الى الاعتراف بأن الحالة في ليبريا متفجرة وشديدة الخطورة.

ويتعين على الأطراف الليبرية أن تعي أنه ما من بديل عسكري يمكن أن يحل خلافاتها السياسية. فبالمفاوضات السياسية الحقيقية وحدها يمكن للبلد أن يستعيد الاستقرار اللازم للمضي قدما بعملية السلام. إلا أن بعض الفصائل الليبرية أخفقت حتى الآن في إقامة الدليل على الالتزام والارداة السياسية لتنفيذ اتفاق كوتونو.

وعلى قادة الأطراف الليبرية أن يدركوا أن جمودهم لا يضر ببلدهم فحسب، بل يؤثر عكسيا أيضا على استقرار جيران ليبريا واستقرار المنطقة دون الاقليمية برمتها. هذا علاوة على أن عدم إحراز التقدم في المصالحة الوطنية يؤدي الى تدهور الحالة الأمنية في البلد، وهذا بدوره يؤدي في نهاية المطاف الى مضاعفة معاناة الشعب الليبري.

وعلى الرغم من أن آفاق المصالحة الوطنية ليست وضاءة في الوقت الراهن، فلعل الأحداث السياسية التي وقعت مؤخرا تحيي في نفوسنا بعض الأمل. ذلك اننا نعتقد أن اجتماع قادة الفصائل المتحاربة تحت رعاية رئيس جمهورية غانا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، واتفاق اكوسومبو اللاحق، بالاضافة الى المؤتمر الوطني الليبري، أمور سيكون لها أثر ايجابي على عملية السلام بأكملها.

وبينما نرحب بهذه التطورات، نشدد على ضرورة تنفيذ القرارات المتخذة دون تأخير، حتى تستعيد عملية المصالحة الوطنية قوة الدفع التي تشتد الحاجة اليها، ويجب أن يستمر الحوار بين الأطراف حتى يتسنى تحقيق التراضي السياسي في إطار اتفاق كوتونو الذي يظل الإطار الوحيد للسلم في ليبريا.

الفقرة ٣ من منطوق القرار الذي اتخذه المجلس قبل قليل تعترف بأن الظروف على أرض الواقع تبرر تخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وهذا المقرر يقع كلية في نطاق مسؤوليات الأمين العام. وعلينا ألا ننسى أن هذا "التدبير المؤقت" كما جاء وصفه في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام (S/1994/1167)، قد اعتمد بسبب عدم توفر الأمن في بعض مناطق ليبريا. والأمين العام محق، بالقطع، في أن يتخذ قرارات بشأن قوام القوة، شريطة ألا تؤثر تلك القرارات على المستوى المأذون به كما يحدده مجلس الأمن.

وما دام القرار ٩٥٠ (١٩٩٤) الذي اتخذناه للتو لا ينص على تغيير في مستوى قوة أو مفهوم عملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فإن اتخاذ الأمين العام لقرار بإعادة إقرار عدد المراقبين العسكريين في البعثة لن يتطلب إذنا خاصا من المجلس. فالمجلس، في رأينا، ينبغي أن يكون متسقا في قراراته. وما من شك في أن الظروف تقتضي أحيانا اجراء تغييرات

أو تكييفات في الولايات على ضوء الحقائق الجديدة. ومع ذلك، ففي هذه الحالة بالذات، وبما أنه لم يحدث تغيير في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فلا يجوز اجراء تغيير في ولاية البعثة أو مفهومها، بفرض مشروطيات غير قائمة.

ونحن نرحب بقرار الأمين العام بإيفاد بعثة رفيعة المستوى للتشاور مع زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن أفضل السبل لاستمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في الجهود الجارية لاحلال السلم والاستقرار في ليبريا. ونتطلع قدما الى دراسة تقريرها وتوصياتها.

لقد صوت وفدي تأييدا للقرار ٩٥٠ (١٩٩٤)، لأنه يمثل محاولة مخلصة أخرى من جانب المجتمع الدولي للاسهام في عملية السلم في ليبريا. ونحن على اقتناع بأنه، على الرغم من التأخيرات في عملية المصالحة الوطنية، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم دعمه للجهود المبذولة للتقريب بين الأطراف الليبرية كافة من أجل خلق بيئة مؤاتية للسلم والاستقرار في ذلك البلد.

ختاما، نود أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام على العمل الممتاز الذي اضطلع به. ونود أيضا أن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لاسيما رئيسها الحالي، جيري رولينغز رئيس جمهورية غانا، على اسهاماتها، وكذلك الدول المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي لا تدخر جهدا لتعزيز فرص السلام في ليبريا.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتمد مستقبل ليبريا السياسي على الليبريين أنفسهم. لكن رغم الجهود الدبلوماسية المشكورة التي يبذلها الرئيس الغاني رولينغز، بوصفه الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والتي تحظى بتأييدنا الكامل، للتقريب بين الفصائل الليبرية، لم يستتب السلم بعد في ليبريا. وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها القوات الأوغندية والتنزانية والنيجيرية والقوات الأخرى في الفريق المعني برصد وقف اطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتوفير الأمن، لا تزال ليبريا منجرفة في حرب أهلية.

لقد أرسلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بوصفها بعثة لمراقبة وقف اطلاق النار. لكن اطلاق النار لم يتوقف. وبدلا من ذلك، تعرض مراقبو البعثة لاعتداءات واهانات على أيدي أمراء الحرب الذين جاء أولئك المراقبون لحماية بلدهم. وجاء عمال الاغاثة الانسانية لمد يد العون، ولكنهم قوبلوا بتحرشات ومعاملة غير انسانية.

وكان الأمين العام محقا في سحبه ثلثي أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ويجب ألا يعودوا حتى يتحقق وقف إطلاق نار حقيقي، وبعد تولي السلطة الحقيقة من جانب حكومة انتقالية والتزام بنزع سلاح من جانب جميع الفصائل. وفي رأينا، بالنظر إلى الحالة الخطرة في ليبريا، فينبغي ألا يعودوا حتى يقرر مجلس الأمن إعادتهم. وإننا نلاحظ في هذا المقام أن القرار ينص في الفقرة ٣ على أن:

«أي قرار بالعودة بها [بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا] إلى المستوى المأذون به سيتوقف على ما يراه مجلس الأمن بشأن تقرير لاحق يقدمه الأمين العام يفيد بحدوث تحسن حقيقي في الحالة على أرض الواقع ولاسيما الحالة الأمنية».

ويراودنا الأمل بالنسبة إلى ليبريا. ان تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تعبير عن أملنا. ولكنه أمل لا يمكن أن يتحقق إلا بتصميم شعب ليبريا على أن يقول «لا» للحرب الأهلية، بالتزام جميع الليبريين بالسلم.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوتت فرنسا مؤيدة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهي توافق على استنتاجات الأمين العام الواردة في تقريره المرحلي السابع بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. إن إرسال بعثة رفيعة المستوى للتشاور مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية بشأن إعادة تحديد الأدوار الخاصة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع لهذه الجماعة في ليبريا - وإننا نوافق على اقتراح الأمين العام ذلك وأيضا مختلف المبادرات الدبلوماسية التي نتوقعها في نهاية السنة، تبرر تمديدا لولاية هذه البعثة.

ومع ذلك، إن هذا التمديد محدد بالوقت اللازم لأن نؤمّن أخيرا تنفيذ عملية السلم في ليبريا. يجب ألا ننسى أنه للأطراف الليبرية ولشعب ذلك البلد في

المقام الأول أن تكون الموجدة الحقيقية لعملية الوفاق الوطني وأن تقيم سلما دائما. إن توقيع الاتفاقات التي قبلتها جميع الفصائل الليبرية - اتفاق كوتونو، بصفة خاصة، ولكن أيضا اتفاق اكوسومبو، الذي بذل رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا جهدا كبيرا عليه كان مشجعا في هذا المقام. ومع ذلك، إن الأحداث الأخيرة بينت أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

ينبغي أن تحترم الأطراف حقا هذه الاتفاقات. وإن الاستعادة الفورية لوقف إطلاق النار، ونزع سلاح الفصائل والتغييرات المؤسسية التي تطالب بها الاتفاقات ستجعل من الممكن تحقيق استئناف العملية الانتخابية. وأضيف أنه ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان في ليبريا، احتراما كاملا وصارما.

وإلا فإنه بالنظر إلى تدهور أمن أفراد المنظمات الدولية، ولاسيما المنظمات الإنسانية، لن يكون من المكن للمجتمع الدولي في نهاية المطاف مساعدة الليبريين في سعيهم إلى السلم داخل حدودهم. إن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ينبغي لذلك أن يكون علامة واضحة إلى الأطراف بالانخراط في عملية السلم في ليبريا، بحسن نية ودون انقطاع.

السيد كاردينـــاس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في ليبريا.

إن الحالة الموصوفة تثير قلقنا البالغ بشأن استمرار الأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك، إن ظهور فصائل جديدة يزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقات اللازمة ويزيد من مناخ الخوف والزعزعة الذي يتعرض له المراقبون العسكريون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وأفراد المنظمات الدولية الأخرى الذين يعملون في ليبريا. وقد جعل هذا من الصعب أن تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بولايتها على نحو فعال واستلزم خفضا مؤقتا في قوتها.

وبالنظر إلى الخوف السائد نعتقد أنه من المستصوب تمديد ولاية تلك البعثة حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. إن الخوف والزعزعة المتزايدين قد أديا أيضا إلى خفض مقداره ٥٠ في المائة في موظفي منظمات الإغاثة الدوليين. وهذا يعني أن احتياجات البلد الإنسانية الكبيرة لا تلبى تلبية كافية.

وإننا ننظر أيضا بقلق بالغ إلى اعتزام بعض المساهمين بقوات فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا سحب قواتهم من الفريق. ويمكننا أن نتفهم موقفهم، وهو نتيجة لمشاكل تتعلق بالإمدادات وعدم توفر التقدم السياسي الملموس في ليبريا. وبالتالي، ننظر إلى اقتراح الأمين العام بإيفاد بعثة رفيعة المستوى للتشاور مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن أفضل السبل لاستمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى عملية السلم في ليبريا.

وأخيرا، نحث جميع الفصائل في ليبريا على التوحد من أجل إيجاد حل سياسي والعمل معا من أجل تحقيق الوفاق الوطني. وإن نجاحها في ذلك الجهد المشترك أساسي لمستقبلها.

وإننا نثني على الجهود الرامية إلى استعادة السلم إلى ليبريا التي تبذلها البلدان التي تسهم بقوات لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والمنظمات الإنسانية والدول الأعضاء التي أسهمت في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء الحالة المعقدة في ليبريا والقتال المستمر هناك، الذي لم يؤد إلى تجميد عملية السلم في ذلك البلد وإلى تدهور حاد في الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل لشعبها فحسب ولكنه قد أدى أيضا إلى تأثير مزعزع للاستقرار على دون الإقليم برمته.

وإننا نجد أنه من غير المقبول تماما أن تشن الهجمات من جانب الفصائل الليبرية المسلحة على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمات دولية أخرى، وإننا ندين هذه الأعمال بكل جزم.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار الذي اتخذ اليوم والذي ينص على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم

المتحدة في ليبريا، لأننا نعتقد أنه يرسل علامة واضحة إلى الفصائل الليبرية بأن الجمود الحالي في عملية السلم غير مقبول ويبين أيضا أن مجلس الأمن يعتزم أن يأخذ تطورات الحالة في الاعتبار وأن يحدد أنشطته على أساسها بما في ذلك مسألة وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد - إذا لم تتخذ الفصائل المتصارعة خطوات سريعة وفعالة نحو تسوية سلمية.

ونعتبر أن من المهم أن يدعو القرار جميع الدول إلى أن تلتزم على نحو صارم وأن تمتثل بالحظر الكامل والعام على جميع إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا. ونحن مقتنعون بأن الصراع الليبري لا يمكن تسويته عسكريا وبأن التسوية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعادة تنشيط عملية الوفاق الوطني على أساس الاتفاقات السياسية القائمة. وفي هذا السياق نولي أهمية خاصة للتنسيق الوثيق لأنشطة الأمم المتحدة مع المنظمة الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي نعتقد أنها لم تستنفد بعد فرص تطبيع الحالة في ليبريا وقيادة ذلك البلد نحو تسوية سياسية راسخة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠